

الجزائر: إشكالية الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الكفاءة.

د. يوسف ببي*

Abstract :

It's not easy for the following of mysteries of Algeria's economy to be assure about future economic performances in the circumstances that distinguish it , because it's not typely and diversity, it depend on proceeds of hydrocarbons.

From researcher opinion side the government economic may scrap tow strategic aims , the first is trying to avoid the shackle proceed diversiform of the economic based of qualification , than the second aim is dissident from the first and it's the merger effectively and positive in the world economic.

There are semi-agreement between the researchers on the trying of reformation economic was a limed effects about changing of Structural Characteristics distinctive , so no experience of central planning and no repairs the pluralism of structures and no trying the recovery of economic have contributed to decreasing adoption of economic of financing proceeds .

The Sector of oil in Algeria Dominates by financial function, at the expense of industrial function.

The economic future in Algeria depends primarily on reducing the degree of exposure to the global economy, and this will not come only by take action fast and accurate and thoughtful to contribute to building apparatus productive a flexible productive based on efficiency production not on the proceed hydrocarbons, also it will not be only if the economic be reached to a certain level of amelioration.

* أستاذ محاضر قسم أ، جامعة الجزائر 3.

المستخلص: ليس من السهل على المتتبع تجربة التخطيط المركزي ولا الإصلاحات لخبيايا الاقتصاد في الجزائر أن يطمئن لمستقبل الأداء الاقتصادي في ظل الظروف الحالية التي تميزه، لكونه إقتصاد غير متنوع، يعتمد على التمويل الريعي. بالأساس على ريع المحروقات، فمن وجه نظر باحث قد يواجه الاقتصاد الوطني هدفين استراتيجيين،

الأول: محاولة التخلص من قيد الربيع وتنويع الاقتصاد على أساس الكفاءة. الثاني: مشتق من الأول، وهو الإدماج الفعلي الإيجابي في الاقتصاد العالمي. إذ هناك شبه إتفاق بين الباحثين على أن محاولة إصلاح الاقتصاد كانت أثارها محدودة على تغيير الخصائص الهيكلية التي يتميز بها، فلا التنمية الاقتصادية.

المقدمة:

إن رفع مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر مرهون بمدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية، إذا ما تمكنت السياسات التي توجهها قادرة على إحداث تغييرات هيكلية في خصوصيات الاقتصاد الوطني.

إن أحد مكامن الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري يتمثل في إعتمااد الشبه الكلي على ريع المحروقات، أمام هذا الواقع تكون المهمة الأساسية للإصلاحات محاولة تفكيك الحلقة الربعية التي تقيد وتمنع الجهاز الإنتاجي من رفع مستوى مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

إن المتتبع والدارس للإقتصاديات الربعية - (النفطية) تتأكد له حقيقة التراكم المستمر للفوائض المالية التي تغذيها صادرات النفط، أنها ولدت ظاهرة تتنافى والقاعدة الأساسية التي يرتكز عليها علم الاقتصاد فعوض تفعيل قانون الندرة، تشهد هذه

الاقتصاديات "مفارقة الوفرة"، فمعدلات التنمية والنمو التي تحققت في ظل تراكم الربح الأجنبي لا تعكس إنتاجية القطاعات المكونة للجهاز الإنتاجي.

إن تناول إشكالية إستغلال الوفرة المالية في الحالة الجزائرية، قد يجنب الاقتصاد قيود وشروط مصادر التمويل الأجنبية، فتمويل نموذج الصناعات المصنعة في ظل الاقتصاد الموجه كان بفضل الضمانات التي وفرتها الوظيفة المالية لقطاع المحروقات والذي لم يتمكن من استغلال ريع المحروقات والقروض الأجنبية الضخمة في بناء إقتصاد مبني على الكفاءة الاقتصادية.

وفي مرحلة ثانية وبمنهجية إقتصاد السوق وبعد إصلاحات إقتصادية ميزتها ضغوطات المؤسسات المالية الدولية، بحكم أزمة المديونية لعبت الفوائض المالية للمحروقات كذلك دورا كبيرا في القضاء على المديونية بعد سنة 2000 عندما إتجهت الأسعار الدولية للنفط لصالح الدول المصدرة.

مر الاقتصاد الوطني من مرحلة العسر المالي (1986-1998) إلى مرحلة اليسر المالي (2000-2013) وبتراكم حوالي 200 مليار دولار من الاحتياطات الأجنبية وهو ما سمح بتبني مشاريع ضخمة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وتوطيد النمو (2000-2014) بمبالغ خيالية قدرت حسب بعض المصادر بحوالي 500 مليار دولار.

أمام هذه الظروف تتجلى إشكالية مدى قدرة متخذي القرارات الاقتصادية على بناء جهاز إنتاجي يعتمد على الكفاءة الاقتصادية لا على إقتصاد الربح، إن الخوف من مستقبل الاقتصاد الوطني هو الذي يثير هذا التساؤل ويناقش هذه الإشكالية.

الأجيال القادمة ليست بحاجة إلى نصيبها من المحروقات وإنما بحاجة إلى إقتصاد متنوع يواجه الاضطرابات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية.

المحور الأول : مفهوم الريع.

في الثقافة الاقتصادية لطلبة الجامعة يمثل الريع عائدا ملاك الأراضي أو العقارات¹، وقد ساهمت المدرسة الكلاسيكية بإسهاب في شرح هذا المفهوم وبمجيء "ألفرد مارشال" أعطى لمفهوم الريع معنى أكثر شمولاً في عائد الأراضي ليصبح الريع الاقتصادي بدل الريع، بمعنى أن الريع قد يكون جزء يدخل في كل عوائد عناصر الإنتاج، وفي كل القطاعات طالما أنه يمثل فرق غير مبرر بين التكلفة والسعر.

إن المتفقه في الفكر الاقتصادي يدرك أن الريع يتضمن اللاجهد، فقد يقترن عائد عناصر الإنتاج باللاجهد، إن الممارسات السعرية قد تتضمن جوهر الريع، والفروقات الكبيرة بين الأسعار والتكاليف الحدية في الاحتكار وإحتكار القلة قد يؤكد مضمون الريع.

لقد تطور مفهوم الريع عند التجاريين والطبيعيين حيث رأوا أن الطبيعة والزراعة هما في جوهر عنصر الريع، ولم تكن لهم تحليلات مقنعة معمقة في هذا المجال³. أما عند الكلاسيك فقد لخص "آدم سميث" مصادر الريع في عناصر ثلاث:

- الريع جزء من عائد العمل.
- الريع عطاء الأرض لمالكها.
- الريع هو ثمن الذي يدفعه المزارع لمحتكر الأرض.

فمالك الأرض لا يقوم بالاستثمار وإنما يقوم باستغلال الخصائص الفيزيائية والطبيعية للأرض، فالأرض ليست متجانسة من حيث درجة الخصوبة، كما يؤكد دافيد ريكاردو، فالأراضي ذات الخصوبة الجيدة يحصل مالكيها على مقابل دون بذل عناء يذكر.

¹ - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، ش، و، ن، ت، الجزائر، 1981، ص: 163

² - M.Blaug, la pensée économique, Economica , PARIS, 1984.

³ - مصطفى حسني مصطفى، تطور نظرية الريع، جامعة المنوفية، المنوفية، 1995، ص: 71.

إن تفاوت درجة خصوبة الأراضي والخصائص المميزة لها (الموقع) يولد ما يعرف بالريع.

إن إسهامات "دافيد ديكارديو" في إعطاء مفهوم أكثر شمولاً عن الريع إقتصرت فقط على الريع الزراعي العقاري وهذه إحدى نقاط القصور في تحليله، لقد تمكن فقهاء علم الاقتصاد بعده في توسيع هذا المفهوم ليشمل الريع العقاري⁴ بصورة عامة سواء كان مصدره الأراضي الزراعية أو الأراضي المتضمنة الموارد الطبيعية فعند "كارل ماركس" لا يعدو أن يكون الريع جزء في فائض القيمة، مرتبط بالملكية العقارية، كما إتفقت مع النيوكلاسيك، في أن الريع التفاضلي هو نتاج الممارسات السعرية للمحتكر، وانه كلما إرتفعت مستويات الأسعار، وإنخفضت التكاليف زاد الريع التفاضلي.

لكل ما سبق نستنتج أن هناك إتفاقاً على أن الريع دخل لا يقابله جهد، وإن كان أغلب المفكرين رأوا فيه عائد محتكر الأراضي.

مصادر الريع:

كما سبق الإشارة إليه يجد الريع أصوله في الممارسات الاحتكارية لإدارة عناصر الإنتاج، فقد يكون مصدره إحتكار الملكية، أو إحتكار المعرفة* أو إحتكار الموقع وينتج عن هذا ريع الندرة، وريع رأس المال البشري، وريع تحويلات العمال المغترين (التفاوت بين الأجر المحلي والأجر في الخارج)⁵ وريع السياحة، وريع الوساطات المالية.

⁴ - حازم البيلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي ، ندوة الأمة والإدماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1979 ، ص: 379.

⁵ - محمود عبد الفضيل، النفط و الوحدة العربية مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1982، ص: 55-60.

* هذا الجانب مرتبط في الاقتصاد المعاصر بظاهرة الشركات متعددة الجنسيات بإحتكارها للمعرفة والتكنولوجيا والابتكار، مما يسمح لها بالحصول على ريع تفاضلي بسبب ممارستها الاحتكارية.

خصائص الاقتصاد الريعي :

يمكن تقسيم خصائص الريع إلى إقتصادية وإجتماعية:

- من الناحية الاقتصادية:

إذ تم الاتفاق على أن الريع هو الفارق الكبير غير المبرر بين التكلفة والسعر، أو بين الجهد والفوائد، فإنه يترتب على هذه الحقيقة أن المجتمعات التي تعتمد على الريع تتميز باختلالات في توزيع الثروة على مختلف فئات المجتمع، بالإضافة إلى إرتفاع درجة إنكشاف إقتصاديات هذه البلاد على الاقتصاد العالمي وهو ما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على نمط تجارتها خاصة تلك الدول التي تعتمد على ريع تصدير الموارد الطبيعية.

- من الناحية الاجتماعية :

تنامي ظاهرة اللاجهد والتي لا تقدر العمل والجهد وهو ما ينعكس سلبا على رسم السياسات الاقتصادية مستقبلا، إذ يتولد مع الوقت ظاهرة الفساد واستغلال المصالح العامة لتحقيق المصالح الخاصة.

- إنتقال الفكر الريعي من الدولة (الطبقة الحاكمة، أو العائلة الحاكمة) إلى أفراد المجتمع البسطاء.

- تناقض الاقتصاد الريعي والاقتصاد المعرفي، وهو ما يضعف آلية السوق

- تراكم الريع يؤثر سلبا على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويولد التراخي وعدم الانضباط في السياسة المالية، مما ينتج عنه التبذير والفساد والرشوة.^{6,7}

شيوع النظرة غير المقدسة للعلم والبحث العلمي والعلماء، وتقدير أكثر لفئات التجار والمضاربين.

⁶ - آدم مهدي احمد، تبيض الأموال وجهود مكافحة العالمية، العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، 2007، ص ص : 22-28.

⁷ - R. Kruhman, Economie Internationl. D E boeck, Bruxelles, 2004, pp : 753-754.

مفهوم الريع بين الدولة و الاقتصاد:

تؤكد الدراسات الحديثة في علم الاقتصاد السياسي أن العلاقة بين الدولة والاقتصاد تتجلى في الترابط بين البنية الفوقية والبنية التحتية للمجتمع.

إن الدور الأساسي للدولة في هذا الإطار يجب أن ينحصر في توفير البيئة الاقتصادية والفنية والتشريعية والقانونية الملائمة لتفعيل الأنشطة الاقتصادية.

وقد نتساءل عن حجم ودور الدولة كسلطة منظمة للاقتصاد⁸ فتكون الإجابة، أنهما مرتبطتان بحجم وفعالية الإنفاق العام الذي ينعكس مباشرة على السياسة الاقتصادية

مفهوم الدولة الريعية :

إن تلازم دولة نفطية* دولة ريعية قد يكون في حالات عديدة مظللا فليس كل دولة منتجة للموارد الطبيعية بصورة أساسية تكون دولة ريعية ولكي تكون كذلك يجب أن تشكل مداخيلها من صادرات المواد الخام نسبة مرتفعة من إجمالي الإيرادات الأجنبية، وأن تكون نسبة كبيرة من مكونات ناتجها المحلي الإجمالي مصدره صادرات المواد الخام (النفط) في حالتنا الدراسية.

على ما تقدم لا تنتمي الدولة في هذه الحالة إلى دولة ريعية إذا كانت الإيرادات الأجنبية لمواردها الطبيعية لا تشكل نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي

إن ترسيخ مفهوم الدولة الريعية يعتمد على مستوى التنمية الاقتصادية السائدة في أية دولة** فقد تكشف إحتياطات ضخمة من الموارد الطبيعية، وقد تنخفض وتستنفد، دون أن يكون لها أثرا بالغا على جوهر العملية الانتاجية، نظرا للمرونة التي يتمتع بها الجهاز الإنتاجي لمثل هذه البلاد، وفي مثل هذه الحالة لن نكون أمام دولة ريعية نظرا لتنوع

⁸ - محمد ديودار، مرجع سابق، ص: 148.

* يصدق هذا على كل الموارد الطبيعية التي تمثل نسبة كبيرة من صادرات الدولة.

** دولة النرويج تعتبر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط لكنها ليست دولة ريعية.

وتعدد مصادر الإيرادات الأجنبية ومساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية فيها بنسب مختلفة.

إن هناك إتفاقا بين المتخصصين في هذه الدراسات على أن العناصر الخارجية للريع هي المحدد الأساسي في كون الدولة الريعية أم لا⁹، ويتعمق هذا المفهوم أكثر عندما تثار مسألة الطرف الذي يتحصل على هذه الموارد و ينفقها (الطبقة الحاكمة، العائلة الحاكمة).

فعندما تتحكم الطبقة الحاكمة في الريع وتعيد توزيعه على المكونات الأساسية للمجتمع يتعمق مفهوم الدولة الريعية، وليس الاقتصاد الريعي¹⁰، وفي المقابل لا تعتبر الدولة دولة ريعية التي تكون مصادر الريع فيها متنوعة تشارك فيها عدة قطاعات، فقد تكون مصادر الريع من الصناعة أو الزراعة أو السياحة¹¹، إذا كان إقتصاد الدولة تتميز بدرجة عالية من المرونة، حيث تستغل ظروف الأسواق الدولية عندما تتجه أسعار صادراتها نحو الارتفاع بحيث تبتعد كثيرا من تكاليف الحدية.

ففي النموذج الذي نهتم به في هذه الدراسة، وهو نموذج الريع النفطي، حيث مصدره قطاع المحروقات نجد ان الدولة هي التي تحتكر تحصيله وتقوم بدور حلقة الوصل بين القطاع المولد للريع وبقية القطاعات من خلال الإنفاق الحكومي كأداة لإعادة توزيعه على أفراد المجتمع، وبالتالي تحدد أثر طبيعة النظام السياسي السائد¹² وعلى

⁹ - حازم البيلاوي، مرجع سابق، ص: 167.

* يصدق هذا على كل الموارد الطبيعية التي تمثل نسبة كبيرة من صادرات الدولة
* دولة النرويج تعتبر من أهم الدول المنتجة و المصدرة للنفط لكنها ليست دولة ريعية.

¹⁰ - حازم البيلاوي، مرجع سابق، ص: 168.

¹¹ - زياد حافظ، البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009 ص ص: 53-59.

¹² - عبد الله جناحي، العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 227، بيروت، 2003، ص: 54.

هذا الأساس تتميز إقتصاديات الدولة الريعية بغياب الحلقات الأساسية التي تربط العائدات الريعية بالجهد الإنتاجي، وإرتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وإرتفاع مساهمة الإيرادات الريعية في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى سيطرة أنظمة سياسية (حالة الدول العربية) قد تكون فئوية، أو قبلية، أو طائفية أو عشائرية هي التي تتحكم وتوجه الريع،¹³ وقد يكون هذا أحد الأسباب التي تؤدي إلى غياب المساءلة والمحاسبة في مثل هذه المجتمعات.

المحور الثاني: أهمية وفعالية مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

إن فلسفة الإصلاحات في الجزائر قد تتمحور حول سؤال قد تصعب الإجابة عليه، وهو كيف يمكن الحصول على إقتصاد مبنى على الكفاءة الاقتصادية فالنظريات الاقتصادية رغم إختلافاتها المنهجية والفكرية تتفق على أن الدخل والعائد مرتبطان بالكفاءة الإنتاجية، هذا الارتباط يمثل قاعدة أساسية تحكم النشاط الاقتصادي، وقد نجد لهذه القاعدة استثناء يتمثل في مفهوم الريع الذي تم تناوله في المحور الأول من هذه الورقة.

فإذا تتبعنا مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر نجد أنها لم تتمكن من تغيير الخصائص الهيكلية التي تميز الإقتصاد الوطني والمتمثلة في إعتداد الشبه الكلي على إيرادات صادرات المحروقات وعلى الواردات من السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج من جهة أخرى، فإصلاح الاختلالات والتشوهات التي أصابت نموذج الصناعات المصنعة من خلال إصلاحات ذاتية¹⁴، (إعادة هيكلة المؤسسات) لم تؤدي ثمارها وانتهت ببلوغ النموذج حدوده وإعلان فشله، وكانت الإجراءات المتخذة في هذا المجال تأخير للأزمة وليس حلا جذريا لها.

¹³ - محمود عبد الفضيل، السلوك والأداء الإقتصادي للدولة الريعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص: 341.

¹⁴ - « LA restructuration des entreprises » dossier- revue du centre nationale des études et analyse pour la planification(CENEAP) N°=1, MARS ,1985,P :90.

فلسفة الإصلاحات تهدف بالأساس إلى القضاء على تشوهات السياسات السابقة، فقد تجبر السلطات إلى الإصلاح عندما تصبح الأوضاع تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.¹⁵

كانت هذه هي حالة إصلاح تناقضات الأداء الاقتصادي خلال مرحلة التخطيط المركزي (1967-1989) وهو ما عجل بتبني الجزائر آلية السوق كمنهجية لإدارة الاقتصاد تحت توجيه ضغط المؤسسات المالية الدولية.

إن الإصلاحات الاقتصادية في إطارها الداخلي قبل 1986 لم تكن لتسمح للاقتصاد الوطني أن يخرج من تناقضات إيديولوجية التخطيط المركزي فتدخل الدولة في تسيير الشأن الاقتصادي، وغلبة الاعتبارات السياسية على إعتبارات الكفاءة الاقتصادية ولد تشوهات وتناقضات تمثلت فيما يلي:¹⁶

- التركيز الشديد على صادرات المحروقات.
- انخفاض معدلات إستغلال الطاقة الإنتاجية.
- التمادي في الاقتراض من الأسواق المالية الدولية.
- معدلات النمو لم تعكس إرتفاع معدلات الاستثمار المرتفعة.
- تنامي ظاهرة البطالة المقنعة.

ولكل هذه الأسباب كانت النتيجة جمود في جهاز الإنتاجي ومديونية خارجية ناهزت 37 مليار دولار، وهي تناقضات أجبرت الجزائر تحت ضغط صندوق النقد الدولي بالدخول في مجموعة من برامج تصحيحية إنطلاقا من برنامج التثبيت 1994 ثم في مرحلة تالية على برنامج للتمويل الموسع مصحوب ببرنامج لإعادة هيكلة الديون الخارجية والذي إمتد لفترة ثلاث سنوات على أن تتكفل الجزائر بالآثار المترتبة على

¹⁵ - سويلم جودة، آثار تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في مصر رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص ص: 94-97.

¹⁶ - مدني شهرة، سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر، برنامج وآثار، مجلة العلوم الإنسانية، موقع على الانترنت. <http://www.ulum.nt/a189.htm>.

زيادة معدلات البطالة وتسريح العمال والتكفل بمشاكل الضمان الاجتماعي والقدرة الشرائية للمواطنين¹⁷.

ولقد مست الإصلاحات كل المتغيرات الاقتصادية ذات الأثر على الأداء الاقتصادي سعر الصرف - هيكل القطاع العام - دعم القطاع الخاص، وإصلاح السياسة المالية والسياسة النقدية.

يقصد بسياسة التثبيت والتكيف الهيكلي مجموعة السياسات التي تتبناها الحكومات في سبيل إعادة توازناتها الداخلية والخارجية.¹⁸

لقد اعتمد برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال التثبيت والتكيف الهيكلي على جانبين:

- أ- سياسة التثبيت، اعتمدت على حزمة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية من أجل معالجة العجز في الميزانية وميزان المدفوعات.
- ب- سياسة التكيف الهيكلي، وركزت على إختلالات الجهاز الإنتاجي، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية وسوق العمل ورأس المال داخليا وخارجيا ويسمح للجزائر الحصول على المدخرات الدولية ضمن أزمة المديونية من اجل تمويل الاقتصاد.

لقد نص برنامج التثبيت (1994) على ما يلي¹⁹:

- تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 40.17%
- تخفيض وتيرة الإصدار النقدي وتفعيل سعر الفائدة على الودائع.

¹⁷ Rapport du CNES, les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, publication, CNES, Novembre, 1998, PP : 83-86.

¹⁸ - R. boudjamaa , Financement international, ajustement structurel et développement, théorie et faits algérienne, thèse doctorat, faculté des sciences économique et des gestions, université d'Alger, 2003, p : 264.

¹⁹ محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص: 245.

- تخفيض عجز الميزانية
 - تحرير التجارة الخارجية
 - الاحتفاظ بحد أدنى من الاحتياطات الدولية الناجمة عن عملية إعادة الهيكلة.
- أما برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) فتمثلت أهدافه فيما يلي:²⁰
- رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يستوعب النمو السكاني.
 - تخفيض معدلات التضخم إلى مستويات في الدول الصناعية.
 - رفع مستويات الاحتياطات الدولية.
 - دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة القادرة على رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

إن ما يهمننا في هذا الصدد هو تقييم نتائج التي تحققت على المستوى الاقتصادي لبرنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، فعلى المستوى الكمي قد تكون النتائج إيجابية لكن بتكلفة إجتماعية باهظة تمثلت في تدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية وفقدان الكثير من العمال لوظائفهم ورفع الدعم عن بعض المواد الغذائية الأساسية.

فقد إنخفضت معدلات التضخم خلال (1994-1998) إلى أقل 5% وارتفعت احتياطات النقد الأجنبي إلى 8 مليار دولار، وهو ما سمح بتغطية تمويل الواردات لمدة 9.4 أشهر في حين كان هذا المعدل 1.9 شهر سنة 1993، إن قيمة هذه الاحتياطات سمحت نسبيا بالدفاع عن قيمة العملة الوطنية، بعد إن إستقرت سلسلة عمليات التخفيض لها في حدود 5.4% سنة 1997 (50.6% سنة 1994) وهو ما أدى إلى استقرار سعر صرف الدولار عند مستوى 60 دينار سنة 1998.²¹

²⁰ بيبي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 153.

²¹ - M. benachhou, inflation, dévaluation marginalisation, Dar Echrida, Alger. (S.D), p.41.

أما معدل النمو فقد بلغ 5% سنة 1998 (-2.2% سنة 1993) وهو ما يعني أن الاقتصاد كان قادرا على أن يستوعب نمو اليد العاملة فرغم تحسن بعض المؤشرات على المستوى الكمي، إلا أن النتائج على المستوى النوعي لم تكن في مستوى التكاليف المالية والإجتماعية، فمعدلات الناتج الصناعي والزراعي كانت سالبة ومندنية، فالرقم القياسي للناتج الصناعي إنتقل من 100 سنة 1989 إلى 63.4 سنة 1997 في قطاع الصناعة التحويلية.²²

إن الذي يهمننا في هذا الصدد ويجب أن نركز عليه هو أن الإصلاحات التي نتجت عن مفاوضات الجزائر مع صندوق النقد الدولي رغم المؤشرات الكمية التي كانت إيجابية لم تتمكن من إحداث تغييرات في الجانب النوعي على الجهاز الإنتاجي أو على القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، فإذا تمعن المحلل والباحث في خصوصيات الاقتصاد الوطني وخصائصه الهيكلية يلاحظ أنه لم يحدث تغيير يذكر.

فمؤشر إنكشاف الاقتصاد الوطني على الخارج بقيت مرتفعة خلال فترة تطبيق البرنامج، بحيث شكلت صادرات المحروقات 98 % من إجمالي الصادرات ولم يحدث أن ساهمت القطاعات الأخرى في تخفيض هذه النسبة، و لربما يدل هذا المؤشر على عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، خاصة إذا كانت آثار البرنامج على درجة تنافسية الاقتصاد محدودة ودرجة تنويع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات ضعيفة نسبيا.

تبقى نقطة ضعف الإصلاحات خلال الفترة (86-98) ذاتية كانت أم موجهة من طرف المؤسسات المالية الدولية رهن الموارد المالية الأجنبية سواء كان مصدرها النفط أو الأسواق المالية الدولية من خلال الاقتراض الأجنبي.

حتى أن المتتبع الجيد لتطورات الاقتصاد الوطني تتأكد له حقيقة أخرى، هي أن القضاء على الديون الخارجية لم يكن بفضل نجاح سياسات الإصلاح في إطار التعديل

²² C.N.E.S, Op.Cit, P 27.

الهيكلية وتغيير مستويات الأداء الاقتصادي وتنوعه وإنما بفضل الارتفاع المستمر لأسعار النفط دوليا ابتداء من 2002 وهو ما يسمح بتراكم الاحتياطات من العملة الصعبة وسهل كثيرا القضاء على المديونية الخارجية.

إجمالا إن الخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني لم تتغير، يكفي مؤشر واحد لدلالة على هشاشته هو ارتفاع درجة إنكشافه على الخارج من حيث صادرات النفط، والتبعية المفرطة للخارج من حيث الواردات الغذائية ومستلزمات الإنتاج الوسيطة.

المحور الثالث: سياسة تمويل الاقتصاد من العسر المالي إلى اليسر المالي.

إن إقتصاديات الرفاه الاقتصادي تؤكد على أن الاستغلال الأمثل للإمكانيات الاقتصادية من شأنه أن يؤدي إلى إنتقال المجتمع من مستوى معيشي إلى مستوى معيشي أحسن، ونظرا لخصوصيات إقتصاديات الدول النامية ولخدمة هذا الهدف غالبا ما يتطلب سياسات إنفاق توسيعية قد تأتي أكلها إذا كان الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة الكافية على حد تعبير "النظرية الكثرية، فتحفيز الطلب الفعلي في الدول النامية غالبا ما يكون من مهام الدولة من خلال السياسة المالية وهنا يكون دور المنظمين وفق المفهوم الرأسمالي عقدة يصعب حلها في تحفيز هذا الطلب".²³

لم يكن تحفيز الطلب من خلال السياسة المالية التوسعية كافيا لإحداث مستوى تنمية يعكس المبالغ المالية الضخمة التي أنفقت سواء في التجربة الاشتراكية حيث وصل معدل الاستثمار خلال المخططات إلى 21%* أو من خلال سياسة الإنفاق المترتبة على سياسات التعديل الهيكلي.

لقد إنتقلت الجزائر من مرحلة العسر المالي (1986-1998) بمديونية خارجية ثقيلة وضغوطات مالية دولية نتيجة لبرامج التعديل الهيكلي إلى مرحلة اليسر المالي بعد

²³ رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص: 346.

* وهو معدل مرتفع جدا، إذا ما تم مقارنته بمعدلات الاستثمار حتى في الدول المتقدمة.

2002 التي تميزت بتوافر موارد مالية ضخمة نسبيا والقضاء على المديونية الخارجية، كما تميزت هذه المرحلة بتبني الجزائر لمشاريع ضخمة تهدف بالأساس إلى توفير بيئة إقتصادية ملائمة تركز على البنية التحتية لإعطاء فرصة للجهاز الإنتاجي لغير الخصائص الهيكلية له.

يواجهنا في هذا الصدد سؤال: هل أن حالة اليسر المالي نتيجة تراكم ريع المحروقات ستسمح ببناء إقتصاد متنوع، والنهوض بالقطاع الصناعي وزراعي وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؟

وهل أن السياسات والبرامج الإنمائية المتبعة خلال مرحلة اليسر المالي (2011-2014) قادرة على معالجة الاختلالات والتشوهات التي تميز الإقتصاد الوطني؟

إن الوفرة المالية التي يعيشها الإقتصاد الوطني يتطلب دورا مميزا للدولة لإدارة فاعلة وكفاءة للموارد الاقتصادية وهذا يرتكز على المحاور التالية:²⁴

- 1- الموائمة بين دور الدولة وإمكاناتها المالية.
 - 2- إعادة تأهيل القطاع العام ورفع كفاءته ودرجة تنافسية.
 - 3- دور الدولة في مكافحة الفقر وحماية البيئة ومحاربة الفساد.
 - 4- بيئة استثمارية محفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- إن الهدف الاستراتيجي للبرامج الإنمائية في إطار ما يعرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو كانت تعتمد بالأساس على استغلال الوفرة المالية (ريع المحروقات) في سبيل تحفيز الإنتاج المحلي، وتشجيع الاستثمار ودعم النمو الذي يتمكن من امتصاص البطالة واستيعاب النمو السكاني.

²⁴ عبد القادر خليل، الحكومة وثنائية التدخل إلى إقتصاد السوق وتفشي الفساد، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 88.

• برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

رصد له 7 مليار دولار، والهدف الأساسي له دعم الأنشطة الصناعية والزراعية وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وإرتكزت هذه الأهداف على تفعيل البنية التحتية واستكمال المشاريع في طور الانجاز وتحقيق معدلات نمو في حدود 6.25%²⁵

فعلى مستوى الانجازات، سمح البرنامج بتحقيق استقرار إقتصادي نسبي وإعادة بعث النمو الذي بلغ مداه الأقصى سنة 2003 بمعدل 7% (4.8% كمتوسط سنوي خلال فترة البرنامج)، وقد رافق ذلك عدد من الانجازات لصالح السكن، ومجال الصحة والموارد المائية أما معدل نمو القطاع الزراعي فكان إنتاجه متذبذب، (رغم الاعتمادات الضخمة التي خصصت له 559 مليار دينار)، 1.24% (2002)، 13.8% (2004)، أما معدل نمو الناتج الصناعي فكانت 7.08% سنة 2002 و 2.17% سنة 2003، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات فلم تتعدى 2% من إجمالي الصادرات.²⁶

• البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

رصدت له مبلغ 114 مليار دولار، كان الهدف الأساسي له تحفيز الاستثمار، وتكييف السياسة الاقتصادية مع تطورات الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بتأهيل أداة الإنتاج والإصلاح المالي والمصرفي وترقية الشراكة والخصوصية ودعم التنافسية، إضافة إلى تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة التي تؤثر سلبا على أداء الأسواق على حساب المؤسسات الوطنية، تجدر الإشارة أن ما وجه من مخصصات، لدعم التنمية الاقتصادية كان يمثل 08% فقط من إجمالي المخصصات.

²⁵ Services du chef du gouvernement, le plan de la relance économique, 2001-2004, les composants du programme, P 4.

²⁶ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007، ص: 33.

على مستوى النتائج الكمية لبعض المؤشرات الاقتصادية، وصل معدل نمو الناتج الصناعي 1% (2008) نمو الناتج الزراعي 8.5% (2009) معدل التضخم 5.7% (2009) صادرات خارج قطاع المحروقات لم تتعدى 1.6% من إجمالي الصادرات (2010) مع العلم أن نمو الواردات 4% في (2009).²⁷

• برنامج توطيد النمو (2010-2014):

رصد له مبلغ 286 مليار دولار، إن الإنفاق العام في إطار هذا البرنامج هو محاولة استغلال أفضل للموارد المالية لرفع مستوى أداء الجهاز الإنتاجي وتهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة، بالإضافة إلى محاولة رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لغالبية السكان.

على المستوى الكمي لم تكن النتائج ذات خصوصية بالنسبة للبرامج الإنمائية السابقة البطالة 10.2% (2010)،²⁸ مساهمة القطاع الزراعي كانت 8.1% (2011)، صادرات خارج قطاع المحروقات 2% من إجمالي الصادرات (2013) إن هيكل الصادرات والواردات لم يتغير خلال فترة البرنامج مما يعكس جمودا في الخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني.

تقييم الأداء الإقتصادي للبرامج الإنمائية خلال (2001-2014):

رغم المبالغ الضخمة التي خصصت للقطاعات ورغم تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية من الناحية الكمية، نمو الإنتاج في القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات، وقطاع البناء، إلا أن خصوصيات الأساسية للاقتصاد الوطني لم يحدث عليه تغيير يذكر خلال فترة البرامج، فهو لا زال حبيس الإيرادات النفطية وأن مبالغ الإنفاق

بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007، ص 33.²⁷

²⁸ أحمد ضيف، دور الاستثمار العمومي في استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معارف، العدد 12، ص: 180-182.

العام تعتمد على هذه الإيرادات، وأن قطاع التجارة الخارجية كمؤشر أساسي في هذه الدراسة لا زال يعاني من تشوهات لم يتخلص منها خلال فترة البرامج (2001-2014).

المحور الرابع: آلية الانتقال إلى اقتصاد الكفاءة.

إن كبار المحللين الاقتصاديين في الجزائر يؤكدون على ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة في الأمدين القصير والطويل، لأن المحافظة على الوضع القائم قد لا يعزز التنمية للأجيال القادمة في ظل توافر الموارد المالية الأجنبية وهي فرصة لمتخذي القرارات أن يدعموا أكثر المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تجعل عمل الجهاز الإنتاجي يعتمد على الكفاءة الاقتصادية.

فإختلالات الاقتصاد الوطني في جانبه الدولي تظهر أن القطاع الخارجي خلال مساراته التنموية سواء كانت في الاقتصاد الموجه، أو اقتصاد السوق وفي فترة العسر المالي وفترة اليسر المالي، لم يتمكن من خلال تفاعله مع باقي القطاعات أن يغير من خصوصية الاقتصاد الوطني.

الاقتصاد الوطني يعاني من إشكالية أساسية هي أن هناك إرتباط عكسي بين النمو الاقتصادي (الجانب الكمي) ووفرة الموارد الطبيعية (المحروقات) ففي ظل هذه الأخيرة يؤكد المختصون على أن معدلات النمو الاقتصادية في الجزائر قد تكون أعلى بكثير من التي تحققت في ظل الطفرة المالية، إذا هناك قصور في المؤسسات القادرة على إدارة هذه الفوائض والعائدات بكفاءة وإقتدار ومسؤولية.

إن مؤسسات القطاع العام والميزانية العامة، تعودت على إيرادات المحروقات فتشوه أداؤها ففقدت النظرة الاقتصادية الفعالة، وعاب عنها مبدأ "ضغط الحاجة" وهو كما يدرك الجميع أنه مبدأ أساسي من مبادئ الاقتصاد.

إن استثناء ظاهرة الربيع وعدوى انتقاله من مؤسسات الدولة إلى القطاعات الإنتاجية (العام والخاص) من شأنه أن يؤثر سلبا على مفهوم الاستثمار الإنتاجي ويدعم أكثر

الاستثمار التجاري، وهو ما يسيء مستقبلاً لمفهوم التنمية المستدامة، والنظرة الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، وفي سبيل تخفيف التبعية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني لريع المحروقات، نظراً لكونه يشبث التخصيص الأمثل للموارد، ويضعف الميل لقبول التقشف وزيادة الاعتماد على تدخل الدولة في معالجة التشوهات التي تصيب القطاعات بما فيها القطاع الخاص.²⁹ إن رسم سياسة أقل تبعية للمحروقات تعتمد على:

- تحسين بيئة تنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تخلق الوظائف.
- الدعم الفعلي لهذه الصناعات (تركز على الدعم الفعلي) وفق دراسات علمية وواقعية شفافه تركز على مبدأ الكلفة والعائد "لا نريد قطاع صناعي خاص يتغذى على ريع المحروقات".
- الضغط على المعاملات الوسيطة التجارية ذات العائد الكبير والسريع والذي لا يعكس الجهد (محاربة الاقتصاد الموازي).
- الضغط من خلال الضرائب وحصر المعاملات غير المنتجة (تشوهات بعض سياسات تشغيل الشباب) التي تؤدي إلى نشر ثقافة الريع على حساب ثقافة العمل المنتج.
- إن إقامة مشاريع كثيرة العدد متوسطة الحجم كقطاع مشترك أولاً بين القطاع الإنتاجي المحلي والأجنبي، وتفعيل أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر في الأنشطة التي ترفع من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وتنويعه.
- إن فترة اليسر المالي قد توفر فرصة للدولة بأن تعيد رسم سياسة للتعامل مع القطاع العام على أساس الاعتبارات الاقتصادية والكفاءة، نظراً لعجز القطاع الصناعي الخاص عن تغيير واقع القطاع خلال فترة مسار التنمية الاقتصادية.

²⁹ حامد عباس، محمد المرزوك، اتجاهات الإنفاق العام في الدول العربية الريعانية السعودية نموذجاً، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008، ص: 242.

- الاهتمام أكثر بمعالجة الشبهات التي تعترى رأس المال البشري نظرا لدوره الأساسي في رفع معدلات النمو الإنتاجية والفعالية الاقتصادية، لأن هناك دراسات تشير إلى أن رأس المال البشري في الدول الريع لم تؤدي إلى ذلك. وهنا يجب تأهيل اليد العاملة من خلال إستراتيجية واضحة، فاعلة للتكوين المهني وفق نظام حوافز يدعم العمل المنتج.
- إن الحصول على درجة عالية من التصنيف للبيئة التنافسية، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في صيغه المختلفة، من المشاركة إلى الامتياز وعقود الإدارة ونظام إقتسام الأرباح، قد يعطي فرصة أكثر للقطاع الخاص المحلي في تنافسيته على الرفع من مستوى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وعند هذا المستوى التنافسي نعتقد أنه ستعمم القاعدة الاقتصادية "عائد- تكلفة" على جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني.
- دعم الصناعات البتروكيمياوية وكل الصناعات ذات العلاقة بقطاع المحروقات، نظرا لاكتساب هذه الأخيرة تجربة كبيرة في المجال، خاصة أن هذه الصناعات مولدة لفائض القيمة من خلال تصدير المشتقات ومنتجات التكرير الأخرى.
- كما أنها قد ترفع من درجة التشابك الصناعي محليا بتزويد مختلف القطاعات بمشتقات ومنتجات التكرير الأخرى، وبالتالي تدعم الوظيفة الصناعية للمحروقات على حساب الوظيفة المالية له.
- ونظرا للتجربة التي تمتلكها الجزائر في مجال إدارة و إقتصاد المحروقات نرى ضرورة إعادة الاعتبار لوظيفة الصناعات لقطاع المحروقات، وتدعم الاستثمار المحلي والأجنبي في الصناعات المرتبطة به خاصة وأن الحديث عن الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي في الظروف التي يشهدها قد تشغل في إتجاه جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، قد يسمح بتغيير خصائص الاقتصاد الوطني لكونه مصدر للمواد الخام فقط.

يبقى أن نؤكد على أهمية كل المتغيرات والسياسات الواجب إتخاذها إذا ما أريد أن تتمتع الأجيال القادمة بأداء إقتصادي يعتمد على القوانين الاقتصادية المبنية على كفاءة الأداء، لا على التشهوات التي افرزها إقتصاد يعتمد على ريع المحروقات وعلى سياسة إنفاق عامة جعلت دور الدولة يقتصر على وظيفة وسيط يعيد تدوير ريع المحروقات إن الاعتماد على ريع المحروقات يجعل الإقتصاد الوطني رهن إضطرابات الأسواق العالمية ويجعله بعيدا عن ظروف الاستقرار الإقتصادي.

فكل السياسات الجاهزة التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية أثبتت فشلها، فسياسات التعديل الهيكلي لم تكن متكاملة في تعاملها مع خصوصيات كل بلد،³⁰ فالمتغيرات الأساسية للإقتصاد الوطني وإن كانت إيجابية في جانبها الكمي مثل التحكم في الكتلة النقدية، ومعدلات النمو، والتحكم النسبي في معدلات التضخم، إلا أنها لم تستطع أن تصحح الإختلالات والتشهوات الهيكلية التي يعرفها الإقتصاد الوطني.

إن ما سبق يؤكد على أهمية بناء جهاز إنتاجي قوي يعتمد على الكفاءة الاقتصادية ويتعد قدر الإمكان على الإقتصاد الريعي في آدائه فمن المفارقات التي تعيشها الدول النفطية أنها منكشفة بدرجة كبيرة على الإقتصاد العالمي مما يجعل سياساتها الاقتصادية لها غير مستقرة، ورغم معدلات النمو التي قد تحققها في شكل إرتفاع في نصيب الفرد من الدخل القومي يجعلها تقع في ظاهره النمو المفقور تارة وظاهرة المرض الهولندي تارة أخرى وهي حلقات لا يمكن التخلص منها إلا ببناء قطاع قوي لمنافسة الواردات ليتوازن مع قطاع النفط.

إذا نحن أمام إشكالية لا يمكن التخلص منها إلا ببناء قطاع قوي لمنافسة الواردات ليتوازن مع قطاع النفط. فلا زالت حصة صادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة لا تتعدى 2% من إجمالي صادرات، ولا زالت الواردات تمثل هاجسا خاصة عندما

منير الحمش، الإصلاح الاقتصادي، دار رضا للنشر، دمشق، 2003، ص: 03.³⁰

تساوي مع صادرات المحروقات، ففي إقتصاديات الطاقة تتكرر فكرة حق الأجيال القادمة في نصيبها من الطاقة، وبالتالي ضرورة استغلال مصادرها بمعدل استنفاد يحقق ذلك، إلا أن الدراسات المتخصصة في إقتصاديات الطاقات المتجددة تؤكد على ضرورة تهيئة بيئة إقتصادية قائمة على إقتصاد معرفي دائم يدعم تنمية مستدامة تتنوع فيها مصادر الدخل وتجعل الاقتصاد في منى من الإختلالات والاضطرابات الداخلية والخارجية.

إن الفكر الذي يهيمن على متخذي القرار الاقتصادي في الجزائر يجب أن لا يتعد عن هذا التصور.

الخاتمة :

إن المتتبع لمسار التجربة الجزائرية في مجال التنمية الاقتصادية أن القضاء على المديونية التي نتجت عن تجربة التخطيط المركزي لم تتم بفضل كفاءة الأداء الاقتصادي للجهاز الإنتاجي أو زيادة قدرة تنافسية القطاعات الإنتاجية في الداخل والخارج وإنما كان بفضل إرتفاع الأسعار الدولية للنفط التي كان لصالح الدول المصدرة له.

إن تغيير منهجية عمل الاقتصاد الوطني نحو الاقتصاد السوق، كانت تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية كنتيجة لمعالجة أزمة المديونية وأزمة أداء الاقتصاد الوطني. فالدراسات الاقتصادية في الجزائر أكدت المفارقات التي يعيشها الاقتصاد الوطني، فالريع هو الذي قيده بالمديونية وهو الذي قضى عليها.

لقد إنتقلت الجزائر من مرحلة العسر المالي إلى مرحلة اليسر المالي إنعكست في وفرة مالية سمحت بتبني سياسات إنفاق عامة توسعية في خضم أزمة مالية وإقتصادية عالمية، وفي سبيل إستغلال هذه الفوائض تبنت الجزائر مشاريع ضخمة ضمن برامج الإنعاش ودعم وتوظيف النمو الإقتصادي خلال الفترة (2001/2014) من أجل النهوض بمستوى الأداء الاقتصادي وإعادة تهيئة البنية الأساسية لإيجاد بيئة إقتصادية

ملائمة للأداء الإقتصادي للمستثمر المحلي والأجنبي ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الرفاهية لكافة السكان.

وبعد 13 سنة من بداية هذه البرامج ورغم المشاريع الضخمة التي تم إنجازها ورغم تحسن الكثير من المؤشرات الاقتصادية في جانبها الكمي، إلا أن التغيير النوعي لا يزال بعيدا، مثل تنافسية المؤسسات داخليا وخارجيا، ورفع نسبة مساهمات القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي على حساب مساهمة قطاع النفط فيه.

ومن بين المؤشرات التي تعكس تخلص الجزائر من مميزات الاقتصاد الريعي تنوع الصادرات وزيادة حصة البلد من الصادرات العالمية في السلع التي تملك فيها ميزة نسبية وهو ما لم تتمكن الإصلاحات خلال مراحلها المختلفة من تحقيقه.

قائمة المراجع.

1. المراجع بالعربية:
- 1) حازم البيلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، ندوة الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979.
- 2) محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981.
- 3) رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981.
- 4) محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1982.
- 5) محمود عبد الفضيل، السلوك والأداء الإقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية، ندوة الدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
- 6) مصطفى حسني، تطور نظرية الريع، إصدارات جامعة المتوفية، 1995.
- 7) محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية - دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.
- 8) منير الحمش، الإصلاح الاقتصادي، دار الرضا للنشر، دمشق، 2003.

- 9) ببي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
- 10) حامد عباس المرزوك، اتجاهات الإنفاق العام في الدول العربية الريعانية السعودية نموذجا، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008.
- 11) احمد ضيف، دور الاستثمار العمومي في استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، مجلة المعارف، عدد 12، جوان 2012.

2. المراجع بالأجنبية:

- 1) Mark BLAUG, la pensée économique, Economica, Paris, 1984.
- 2) « La restruction des entreprises », dossier – revue du GENEAP N° 01, Mars 1985.
- 3) Rapport du CNES, les effets économiques et sociaux du « PAS », publications, CNES, Novembre 1998.
- 4) E. Boudjemaa, Financement international ajustement structurel, thèse doctorat, faculté des sciences économiques et sciences de gestion, Université d'Alger, 2003.
- 5) R. Krugman, Economie internationale, DEBOECK, Bruxelles, 2004.
- 6) Rapport du chef de gouvernement, le plan de la relance économique 2001-2004, les composants du programme.
- 7) Rapport annuel de la banque d'Alger 2009-2010-2011-2012-2013, sur le site web : www.banqueofalgeria.com.
- 8) M. BENACHENHOU, inflation, dévaluation marginalisation, Dar Echerifa, Alger (S.D).